د. الطيب أجزول

التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب

زمن الحماية والاستقلال

قضاة وعدول من خلال وثائق تطوانية

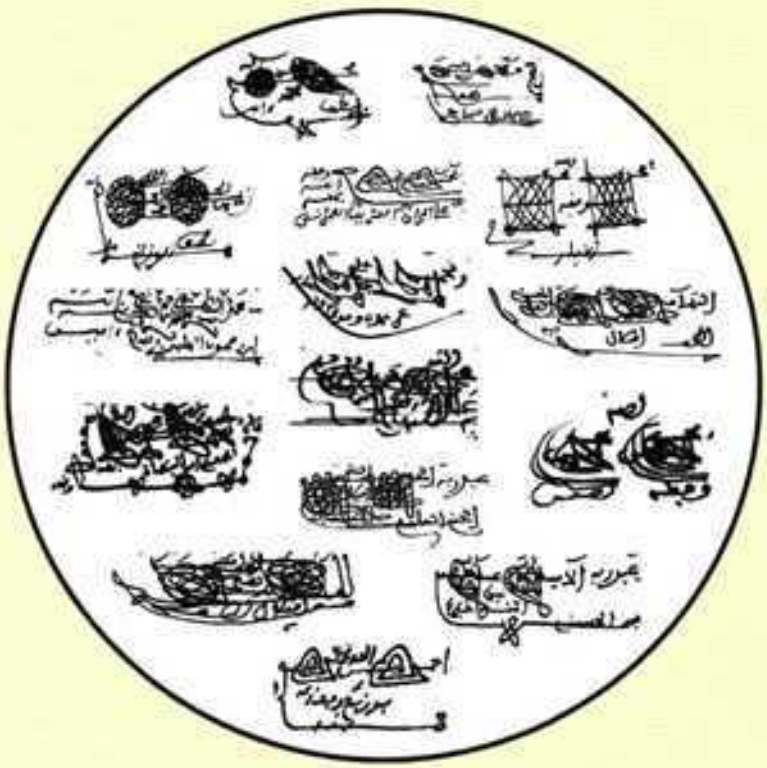

تقديم: ذ. عبد النور الحضري

مراجعة: دة. حسناء داود

منشورات باب الحكمة

الفهارس

فهرس صور الأشخاص والأماكن والوثائق

فهرس جداول المعطيات

فهرس الرسوم التوضيحية لبنية الأجهزة الإدارية والقضائية

فهرس مواد الكتاب

فهرس صور الأشخاص والأماكن والوثائق

صورة رقم 1: الشارع الرئيسي لملاح اليهود بتطوان في بداية القرن العشرين. 29
صورة رقم 2: رسالة في شأن عزل القاضي محمد البقالي وتولية الفقيه أفيلال. 45
صورة رقم 3: القوات الإسبانية بساحة الفدان بتطوان (ساحة المشور حالياً). 51
صورة رقم 4: الخليفة مولاي المهدي بن إسماعيل (1913 - 1923). 57
صورة رقم 5: الخليفة مولاي الحسن بن المهدي (1925 - 1956). 57
صورة رقم 6: الباشا محمد بن محمد الحاج الذي مُنح لقب نائب الخليفة. 57
صورة رقم 7: الصدر محمد ابن عزوز. 59
صورة رقم 8: الصدر أحمد الركينة. 59
صورة رقم 9: الصدر أحمد الغنمية. 59
صورة رقم 10: الصدر أحمد الحداد. 59
صورة رقم 11: مقر الصدارة العظمى الذي تحول في عهد الاستقلال إلى المحكمة الإقليمية. 60
صورة رقم 12: خريطة التنظيم الترابي بمنطقة الحماية الإسبانية حسب النواحي. 64
صورة رقم 13: وزير العدلية الفقيه أحمد الرهوني. 67
صورة رقم 14: مجلس حكم في عهد وزير العدلية أحمد الرهوني. 73
صورة رقم 15: جريدة الاتحاد تنشر "نظام العدلية بالمنطقة". 86
صورة رقم 16: وزير العدلية أحمد الرهوني في الوسط قبل انتهاء مهامه ضمن الوفد الذي زار المعرض الإيبيري الأمريكي بإشبيلية احتفاءً بـ "أسبوع المغرب". 89
صورة رقم 17: قرار وزيري بتكليف محمد أفيلال بأعمال وزارة العدلية على إثر إعفاء الوزير أحمد الرهوني. 92
صورة رقم 18: وزير العدلية الفقيه محمد أفيلال. 93
صورة رقم 19: ظهير 26 دجنبر 1934 بتنظيم سير أعمال القضاة. 97
صورة رقم 20: مقطع من قرار 27 دجنبر 1934 بتنظيم سير أعمال القضاة. 98
صورة رقم 21: الدوائر القضائية بكل ناحية من النواحي الخمس. 99
صورة رقم 22: مقطع من ظهير 19 أكتوبر 1938 في شأن تنظيم المحاكم الشرعية. ... 103
صورة رقم 23: هيئات المحاكم الشرعية حسب ظهير 19 أكتوبر 1938. 104

صورة رقم 24: مقطع من قرار 19 أكتوبر 1938 المتعلق بقضاة النواحي والقضاة المحليين. 107
صورة رقم 25: قضاة النواحي وإيالتهم ومقر إقامتهم. 108
صورة رقم 26: ناحية اللكوس أو الناحية الغربية ضمن المنطقة الخليفية. 108
صورة رقم 27: ناحية جبالة ضمن المنطقة الخليفية. 109
صورة رقم 28: الناحية الغمارية ضمن المنطقة الخليفية. 110
صورة رقم 29: ناحية الريف ضمن المنطقة الخليفية. 111
صورة رقم 30: الناحية الشرقية (ناحية الكرت) ضمن المنطقة الخليفية. 111
صورة رقم 31: ظهير استقلال القضاء المؤرخ بـ 30 يونيو 1939. 114
صورة رقم 32: ظهير بالمصادقة على قانون موظفي العدلية الشرعية. 118
صورة رقم 33: مقطع من قانون موظفي العدلية الشرعية. 119
صورة رقم 34: القرار الوزاري بنشر مدرج موظفي العدلية الشرعية. 122
صورة رقم 35: المحكمة الشرعية بالقرب من جامع القصبة، وقد كُتب فوق قوس مدخلها: "بُنيت هذه المحكمة الشرعية على نفقة الأحباس سنة 1354". 129
صورة رقم 36: المحكمة الإسبانية بتطوان في عهد الحماية. 130
صورة رقم 37: مقطع من ظهير 7 أكتوبر 1935 بتنظيم سير عمل العدول. 132
صورة رقم 38: مقطع من قرار 15 أكتوبر 1935 بتنظيم عملية تسجيل الشهادات. 135
صورة رقم 39: مقطع من ظهير 15 مارس 1935 بتحديد تعريفة الرسوم العدلية. 140
صورة رقم 40: ظهير 25 مارس1938 يخفض بقدر الثلث من تعرفة الرسوم العدلية. 141
صورة رقم 41: رسم عدلي حرر على ورقة تحمل عبارة: "منطقة حماية إسبانيا بالمغرب". 149
صورة رقم 42: نموذج وورق الرسوم الذي صار يستعمل ابتداء من سنة 1939. 150
صورة رقم 43: رسم تم تحريره على الورق الجديد الذي به عبارة: العدلية الشرعية بالمنطقة الخليفية. 151
صورة رقم 44: الوثيقة بشأن مشروع مدرسة تكوين الأطر القضائية. 157
صورة رقم 45: الوزير محمد أفيلال في مكتبه بوزارة العدلية. 159
صورة رقم 46: وزير العدلية الفقيه عبد الله كنون. 160
صورة رقم 47: الملك محمد الخامس مع أول حكومة برئاسة البكاي بن مبارك الهبيل. 165

صورة رقم 48: قاضي تطوان الفقيه التهامي بن محمد أفيلال. 169
صورة رقم 49: قاضي تطوان الفقيه أحمد بن الطاهر الزواقي. 171
صورة رقم 50: قاضي تطوان الوزير أحمد بن محمد الرهوني. 171
صورة رقم 51: قاضي تطوان الفقيه محمد بن محمد المرير. 173
صورة رقم 52: إدارة القاضي كانت في الجهة المقابلة للباب الرئيسي لجامع الكبير. 174
صورة رقم 53: الفقيه محمد المرير بمحكمة القاضي بقرب من جامع الكبير. 175
صورة رقم 54: القاضي أحمد بن الطاهر الزواقي وخليفته الفقيه عبد السلام بن محمد بلقات. 176
صورة رقم 55: الدوائر القضائية بكل ناحية من النواحي الخمس. 178
صورة رقم 56: قاضي تطوان الفقيه محمد بن مَحمد اللبادي. 179
صورة رقم 57: خليفة قاضي تطوان الفقيه الأمين بن عبد الله بوخبزة يتوسط الصورة. . 183
صورة رقم 58: المحكمة الشرعية الثانية بتطوان بالقرب من جامع العيون. 185
صورة رقم 59: قاضي تطوان الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت. 187
صورة رقم 60: ظهير خليفي بإعفاء الفقيه أحمد بن تاويت من وظيفة قاضي تطوان وتعيينه لشغل وظيفة مفتش العدلية الشرعية بالناحية الغربية. 188
صورة رقم 61: صورة غلاف كتاب القضاء العرفي في المغرب. 203
صورة رقم 62: الشكل الذي وضعه قاضي طنجة محمد بن مَحمد الخصاصي في كناش القضاة. 210
صورة رقم 63: وزير العدل عبد الكريم بنجلون وعلى يمينه الفقيه محمد المرير أثناء حفل إحداث أول محكمة إقليمية بتطوان بساحة الفدان سنة 1957. 215
صورة رقم 64: رئيس القسم الإقليمي للاستئناف الشرعي الفقيه محمد المرير يترأس الجلسة الافتتاحية بحضور وزير العدل. 216
صورة رقم 65: أخذت هذه الصورة بالمقر الجديد للمحكمة الإقليمية بتطوان بمناسبة العام القضائي الجديد 1960-1961. 216
صورة رقم 66: أخذت هذه الصورة بمناسبة زيارة وزير العدل عبد الخالق الطريس لمقر المحكمة الإقليمية بتطوان يوم 4 نوفمبر 1960. 217
صورة رقم 67: الجماعات الترابية بشمال المغرب المعنية بالبيانات المستخرجة من مرسوم 10 نوفمبر 2023. 233

صورة رقم 68: عدول تطوان رجالاً ونساءً يؤدون اليمين القانونية أمام محكمة الاستئناف بتطوان في فاتح يوليوز 2020. 250
صورة رقم 69: كناش بأشكال قضاة الناحية الجبلية والطنجية والجنوبية بطرفاية وسبتة. 262
صورة رقم 70: شكل وزير العدلية الفقيه محمد بن التهامي أفيلال. 263
صورة رقم 71: شكل قاضي الناحية الفقيه أحمد الزواقي. 264
صورة رقم 72: شكل قاضي دائرة تطوان محمد بن مَحمد اللبادي. 264
صورة رقم 73: شكل قاضي دائرة تطوان أحمد بن محمد ابن تاويت. 265
صورة رقم 74: شكل خليفة قاضي دائرة تطوان محمد بن مَحمد اللبادي (15 ذي الحجة 1353/21 مارس 1935). 265
صورة رقم 75: شكل خليفة قاضي تطوان عبد السلام بن محمد بلقات. 266
صورة رقم 76: شكل خليفة قاضي تطوان محمد بن محمد الصباغ. 266
صورة رقم 77: شكل خليفة قاضي تطوان أحمد بن محمد الشدادي. 266
صورة رقم 78: شكل خليفة قاضي تطوان محمد بن عبد الكريم أقلعي. 267
صورة رقم 79: شكل خليفة قاضي دائرة تطوان الأمين بن عبد الله بوخبزة. 267
صورة رقم 80: شكل خليفة قاضي دائرة تطوان محمد بن عبد الله القاسمي. 267
صورة رقم 81: شكل خليفة قاضي تطوان بني حزمار محمد الصنهاجي. 268
صورة رقم 82: شكل خليفة قاضي تطوان محمد بن محمد بدر الدين الميموني..... 268
صورة رقم 83: شكل خليفة قاضي تطوان إبراهيم المراكشي. 268
صورة رقم 84: شكل خليفة قاضي تطوان محمد بن محمد السراج العمراني. 269
صورة رقم 85: شكل خليفة قاضي تطوان محمد بن محمد العثماني. 269
صورة رقم 86: شكل خليفة قاضي تطوان عبد الرحمن بن محمد الأزامي. 269
صورة رقم 87: شكل خليفة قاضي تطوان أحمد بن محمد بن روحو. 270
صورة رقم 88: التنظيم الترابي للناحية الجبلية حسب القبائل. 270
صورة رقم 89: أشكال قضاة قبائل الناحية الجبلية (25 يناير 1938). 272
صورة رقم 90: عقد زواج الحاج أحمد بن عيسى أجرول سنة 1137/ 1725. 273
صورة رقم 91: وثيقة كتبها عبد السلام بن الحاج أحمد أجرول بخط يده سنة 1282/1866. 274

فهرس جداول المعطيات

جدول رقم 1: قضاة من تطوان وخلفاؤهم من 1137هـ/1725م إلى 1331هـ/1913م..... 41
جدول رقم 2: مرتبات بعض موظفي العدلية وقضاة المدن وخلفائهم. 71
جدول رقم 3: رواتب ومكافآت أعضاء مجلس الاستئناف الأعلى ومستشاري وزارة العدلية ومفتشيها..... 120
جدول رقم 4: الرواتب الإجمالية للقضاة حسب فئاتهم ودرجاتهم. 121
جدول رقم 5: الرواتب الإجمالية لخلفاء القضاة حسب فئاتهم ودرجاتهم. 121
جدول رقم 6: أسماء أهم موظفي العدلية الشرعية بمدن المنطقة سنة 1939..... 124
جدول رقم 7: نفوذ المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف بدوائر شمال المغرب. 235
جدول رقم 8: نفوذ المحاكم التجارية للدرجة الأولى والثانية بدوائر شمال المغرب. 237
جدول رقم 9: نفوذ المحاكم الإدارية للدرجة الأولى والثانية بدوائر شمال المغرب. 239
جدول رقم 10: المراكز القضائية التابعة للمحاكم الابتدائية بدوائر شمال المغرب. 240
جدول رقم 11: محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية. 240
جدول رقم 12: تعريفة أجور العدول حسب المرسوم رقم 2.08.378. 251
جدول رقم 13: أشكال القضاة في الرسوم العدلية لعائلة أجزول. 284
جدول رقم 14: أشكال نواب القضاة في الرسوم العدلية لعائلة أجزول. 285
جدول رقم 15: أشكال العدول في الرسوم العدلية لعائلة أجزول. 296

فهرس الرسوم التوضيحية لبنية الأجهزة الإدارية والقضائية

رسم توضيحي 1: بنية الجهاز الإداري لسلطات الحماية. 54
رسم توضيحي 2: بنية الإدارة المحلية بتطوان في عهد الحماية. 61
رسم توضيحي 3: بنية نظام القضاء الشرعي في سنة 1939. 123
رسم توضيحي 4: هيئات المحاكم الشرعية حسب ظهير 19 أكتوبر 1938. 180
رسم توضيحي 5: الأنظمة القضائية في المنطقة الخليفية بشمال المغرب. 200
رسم توضيحي 6: الأنظمة القضائية في المنطقة السلطانية الخاضعة للحماية الفرنسية. 208
رسم توضيحي 7: بنية تنظيم المحاكم العادية. 213
رسم توضيحي 8: بنية تنظيم المحاكم الشرعية. 218
رسم توضيحي 9: بنية تنظيم المحاكم بعد توحيدها سنة 1965. 223
رسم توضيحي 10: بنية المحاكم حسب التنظيم القضائي لسنة 1974. 226
رسم توضيحي 11: محاكم الدرجة الأولى والثانية حسب التنظيم القضائي لسنة 2022. 232

فهرس مواد الكتاب

التصميم العـــام 5

إهـــداء 7

تقـديم 9

المقـدمة 13

الفصل الأول: القضاء والتوثيق العدلي قبل الحماية 19

1- الوثائق العدلية 19

1.1- الوثيقة بالتعريف العام 19

2.1- أهمية الوثائق العدلية 20

3.1- علاقة الوثيقة العدلية بالقضاة والعدول 22

2- خطة القضاء 23

1.2- ولاية القاضي وظهير توليته وراتبه 24

2.2- كيف كان يتم استئناف حكم القاضي 26

3.2- علاقة القاضي بالوثائق العدلية 27

4.2- بداية إنشاء المحاكم المخزنية إلى جانب المحاكم الشرعية 27

5.2- ما تحكم به المحاكم في شؤون اليهود 28

3- خطة العدالة 29

1.3- كيف بدأ تخصيص العدول لتلقي الشهادات 30

2.3- تراجع خطة العدالة في بعض العهود 31

3.3- طبيعة مهنة العدول في المغرب 33

4- قضاة وعدول تطوان قبل الحماية 34

1.4- قضاة تطوان قبل الحماية 34
2.4- الفقيه التهامي أفيلال يتولى قضاء تطوان قبل الحماية وأثناءها 42
1.2.4- الولاية الأولى للتهامي أفيلال على قضاء تطوان 42
2.2.4- ولاية القاضي محمد البقالي خلفا للقاضي التهامي أفيلال 43
3.2.4- السلطان يستجيب لقائده ويعزل القاضي محمد البقالي ويولي مكانه الفقيه
التهامي أفيلال في ولاية ثانية 44
3.4- من عدول تطوان 46

الفصل الثاني: التنظيم القضائي والتوثيق العدلي بشمال المغرب على عهد الحماية 49
1- عهد الحماية وتقسيم المغرب إلى منطقة سلطانية ومنطقة خليفية 49
2- التنظيم الإداري والوضع السائد في المنطقة الخليفية 51
1.2- بنية الجهاز الإداري لسلطات الحماية الإسبانية 52
1.1.2- القضاء الشرعي لم يسلم من تدخلات سلطات الحماية 54
2.2- بنية الجهاز المخزني بتطوان 56
3.2- صعوبات تحول دون بداية الإصلاحات وإصدار القوانين 61
4.2- مختلف المحاكم التي كانت موجودة في المنطقة الخليفية 65
3- القضاء الشرعي والتوثيق العدلي في المنطقة الخليفية 66
1.3- القضاء والتوثيق العدلي في عهد الوزير أحمد الرهوني 66
1.1.3- فترة ولاية الوزير أحمد الرهوني 67
1.1.1.3- إعفاء الوزير أحمد الرهوني إثر إلقائه خطبة ليوم الجمعة 68
2.1.1.3- عودة الفقيه أحمد الرهوني لمنصبه كوزير للعدلية مع لقب قاضي القضاة 70
2.1.3- وضعية القضاء والتوثيق العدلي في عهد الوزير أحمد الرهوني 72
3.1.3- حصيلة القوانين الصادرة في عهد الوزير أحمد الرهوني 78
1.3.1.3- ظهير 30 مارس 1921 بشأن إلغاء التفويتات العقارية التي لا تتم من خلال
العدول والقضاة 79
2.3.1.3- قرار 23 غشت 1921 بشأن بيع الأملاك الخارجة عن المدن للأجانب 81
3.3.1.3- ظهير 4 أكتوبر 1930 بشأن حالة العقارات ونظامها بشكل عام 83
4.3.1.3- مشروع إصلاح القضاء والتوثيق العدلي لم يخرج للوجود 85
4.1.3- انتهاء ولاية الوزير أحمد الرهوني 89

2.3- القضاء والتوثيق العدلي في عهد الوزير محمد أفيلال 91
1.1.3- فترة ولاية الفقيه محمد أفيلال 91
2.2.3- القوانين المتعلقة بخطة القضاء الصادرة في عهد الوزير محمد أفيلال 94
1.2.2.3- تنظيم سير أعمال القضاة بموجب ظهير 26 دجنبر 1934 وقرار 27 دجنبر 1934 96
2.2.2.3- ظهير 19 أكتوبر 1938 في شأن تنظيم المحاكم الشرعية وحصر اختصاصاتها 101
3.2.2.3- قرار 19 أكتوبر 1938 المتعلق بقضاة النواحي والقضاة المحليين 106
4.2.2.3- صدور ظهير 30 يونيو 1939 المتعلق باستقلال القضاء في سياق المطالب المستمرة للحركة الوطنية 112
5.2.2.3- كان صدور ظهير استقلال القضاء في الوقت الذي تشهد فيه المحاكم فوضى عارمة 115
6.2.2.3- ظهير فاتح يوليوز 1939 بالمصادقة على قانون موظفي العدلية 118
7.2.2.3- الحكومة الخليفية كانت تسعى إلى إصلاح مسطرة القضاء الشرعي 125
8.2.2.3- إدارة الأحباس ودورها في تأسيس المحاكم الشرعية 128
9.2.2.3- سلطات الحماية اعتنت بمحاكمها ولم تهتم بالمحاكم الشرعية 130
3.2.3- القوانين المتعلقة بالتوثيق العدلي الصادرة في عهد الوزير محمد أفيلال 132
1.3.2.3- ظهير 7 أكتوبر 1935 بتنظيم سير عمل العدول 132
2.3.2.3- قرار 15 أكتوبر 1935 بتنظيم سير عمل العدول 135
3.3.2.3- تحديد تعريفة الرسوم العدلية وما حصل فيها من تطور 139
4.3.2.3- قضية تحديد عدد العدول في المدن 142
5.3.2.3- قضية الورق الرسمي المستعمل في تحرير الرسوم العدلية 147
6.3.2.3- دور التفتيش في تنظيم وتحسين عمل العدول 152
7.3.2.3- مشروع إنشاء مدرسة لإمداد سلك القضاة والعدول والمفتين والوكلاء بأطر لها الكفاءة والاستعداد 155
4.2.3- انتهاء ولاية محمد أفيلال على وزارة العدلية 158
3.3- التنظيم القضائي والتوثيق العدلي في عهد الوزير عبد الله كنون 160
1.3.3- فترة ولاية الفقيه عبد الله كنون 161
2.3.3- استمرار العمل بنفس القوانين الصادرة في عهد الوزير محمد أفيلال 162
3.3.3- الفصل الأول من ظهير 7 أكتوبر 1935 بعد تغيره 163
4.3.3- الترسانة القانونية جعلت التوثيق العدلي يبقى مرتبطاً أشد ارتباط بخطة القضاء. 164

5.3.3- الوزير عبد الله كنون يقدم استقالته إثر عودة الملك من المنفى 164
4- قضاء وعدول تطوان خلال عهد الحماية 167
1.4- قضاة تطوان وخلفاؤهم على عهد الحماية الإسبانية 168
1.1.4- القاضي التهامي بن محمد أفيلال 169
2.1.4- القاضي أحمد بن الطاهر الزواقي 170
3.1.4- القاضي أحمد بن محمد الرهوني 171
4.1.4- القاضي محمد بن محمد المرير 172
1.4.1.4- موقع المحكمة الشرعية بتطوان في هذا العهد 174
5.1.4- القاضي أحمد بن الطاهر الزواقي في ولاية ثانية 176
6.1.4- إحداث وظيف قاضي الناحية وتعيين أحمد الزواقي فيه 177
7.1.4- قاضي دائرة تطوان محمد بن مَحمد اللبادي 178
8.1.4- تنظيم جديد للمحاكم الشرعية وإعفاء القاضي اللبادي وإعادة تعيينه من جديد
..... 180
9.1.4- الرفع من عدد خلفاء القاضي بسبب اتساع تطوان وتزايد عدد سكانها 181
10.1.4- إحداث محكمة شرعية ثانية بتطوان وتعيين قاضٍ ثانٍ بها 183
11.1.4- خلفاء جدد للقاضي 185
12.1.4- قاضي تطوان الفقيه أحمد بن محمد بن تاويت 186
13.1.4- جدولان بقضاة تطوان وخلفائهم على عهد الحماية 188
2.4- العدول بتطوان في عهد الحماية 189
1.2.4- العدول ومكاتبهم بمحكمة تطوان سنة 1939 189
2.2.4- الوثيقة العدلية في تطوان: بعض الخصائص والتقاليد عبر التاريخ 191

الفصل الثالث: التنظيم القضائي والتوثيق العدلي على عهد الاستقلال 195
1- وضعية التنظيمات القضائية بالمغرب غداة الإعلان عن استقلاله 195
1.1- الأنظمة القضائية بالمنطقة الخليفية الخاضعة للحماية الإسبانية 196
1.1.1- القضاء الشرعي في المنطقة الخليفية 196
2.1.1- القضاء المخزني في المنطقة الخليفية 197
3.1.1- القضاء العبري في المنطقة الخليفية 197
4.1.1- القضاء الإسباني في المنطقة الخليفية 199

5.1.1- ملخص الأنظمة القضائية في المنطقة الخليفية 199
2.1- الأنظمة القضائية بالمنطقة السلطانية الخاضعة للحماية الفرنسية 200
1.2.1- القضاء الشرعي في المنطقة السلطانية 200
2.2.1- القضاء العرفي في المنطقة السلطانية 201
3.2.1- القضاء المخزني في المنطقة السلطانية 204
4.2.1- القضاء العبري في المنطقة السلطانية 206
5.2.1- القضاء الفرنسي في المنطقة السلطانية 206
6.2.1- ملخص الأنظمة القضائية في المنطقة السلطانية 208
3.1- النظام القضائي بمنطقة طنجة الدولية 209
2- التنظيم القضائي في عهد الاستقلال 211
1.2- مرحلة الإصلاحات الجزئية 212
1.1.2- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتنظيم المحاكم العادية 212
2.1.2- تنظيم محاكم القضاة أو المحاكم الشرعية 214
3.1.2- تنظيم المحاكم الأخرى 218
2.2- مرحلة توحيد المحاكم ومغربتها وتعريبها 220
3.2- التنظيم القضائي حسب ظهير 15 يوليوز 1974 223
4.2- التنظيم القضائي حسب ظهير 30 يونيو 2022 230
1.4.2- نفوذ المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف بدوائر شمال المغرب 234
2.4.2- نفوذ المحاكم التجارية للدرجة الأولى والثانية بدوائر شمال المغرب 236
3.4.2- نفوذ المحاكم الإدارية للدرجة الأولى والثانية بدوائر شمال المغرب 238
4.4.2- المراكز القضائية التابعة للمحاكم الابتدائية بدوائر الشمال 240
5.4.2- دوائر الاستئنافية بمنطقة الشمال التابعة لنفوذ محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية 240
3- التوثيق العدلي في عهد الاستقلال 241
1.3- التذكير بأهم القوانين المتعلقة بالتوثيق العدلي الصادرة بالمنطقة السلطانية 241
1.1.3- ظهير 7 يوليوز 1914 242
2.1.3- ظهير 23 يونيو 1938 243
3.1.3- ظهير 5 فبراير 1944 244
2.3- القوانين المتعلقة بالتوثيق العدلي الصادرة في عهد الاستقلال 245

1.2.3- النصوص التشريعية الأولى 245
2.2.3- النصوص التشريعية الجاري بها العمل في التوثيق العدلي 247
1.2.2.3- القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة 247
2.2.2.3- المرسوم المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 16.03 249
3.2.2.3- تعريفة أجور العدول 251
4.2.2.3- مقتضيات لها علاقة بما سيتم دراسته في الفصل الأخير 252
3.2.3- القاضي المكلف بالتوثيق 253
1.3.2.3- ما كان معمولاً به قبل الاستقلال 253
2.3.2.3- تخصيص قضاة مكلفين بشؤون التوثيق 253
3.3.2.3- خطاب القاضي على الرسوم 255

الفصل الرابع: الكشف عن قضاة وعدول من خلال وثائق عائلة "أجزول" التطوانية 259
1- إشكالية التعرف على القضاة والعدول من خلال توقيعاتهم وأشكالهم 259
1.1- التوقيع المعقد 259
2.1- "الشكل" أو "العلامة" أو "البخوشة" أو "الخنفوساء" 260
2- كناش بأشكال القضاة والخلفاء بالناحية الجبلية 261
1.2- شكل وزير العدلية وقاضي القضاة الفقيه محمد أفيلال 263
2.2- شكل قاضي الناحية الجبلية الفقيه أحمد الزواقي 264
3.2- أشكال قضاة دائرة تطوان 264
4.2- أشكال خلفاء قضاة تطوان 265
5.2- أشكال قضاة قبائل الناحية الجبلية 270
3- القضاة والعدول من خلال أشكالهم الواردة في أرشيفات عائلة أجزول 272
1.3- التعريف بالعائلة صاحبة الأرشيفات 272
2.3- التعريف بأرشيفات عائلة أجزول المتضمنة لأشكال القضاة والعدول 275
1.2.3- مجموعة عقود الزواج 276
2.2.3- مجموعة رسوم الوصايا 277
3.2.3- مجموعة الإراثات والمقاسمات للتركات 278
3.3- إشكالية الخطاب على الرسوم العدلية العائلية 278
4.3- أسماء القضاة والعدول من خلال أشكالهم الواردة في أرشيفات عائلة أجزول 281

1.4.3- أشكال القضاة في الرسوم العدلية لعائلة أجزول 283
2.4.3- أشكال نواب القضاة في الرسوم العدلية لعائلة أجزول 285
3.4.3- أشكال العدول في الرسوم العدلية لعائلة أجزول 286

الملحق 1: قضاة النواحي وقضاة المدن بالمنطقة الخليفية بشمال المغرب (سنة 1939) 299
1- قضاة النواحي 299
2- قضاة المدن 300
3- خلفاء قضاة المدن 300

الملحق 2: القضاة بتطوان 301
1- قضاة تطوان ونوابهم من عام 1725/1137 إلى بداية الحماية سنة 1913/1331 301
2- قضاة تطوان على عهد الحماية 304
3- خلفاء قضاة تطوان على عهد الحماية 305
4- القضاة المكلفون بالتوثيق بتطوان خلال عهد الاستقلال 306

الملحق 3: العدول بتطوان 309
1- عدول تطوان من القرن 11 إلى القرن 14 هـ 309
2- العدول بدائرة ابتدائية تطوان 323

المراجع 325

فهرس صور الأشخاص والأماكن والوثائق 335

فهرس جداول المعطيات 339

فهرس الرسوم التوضيحية لبنية الأجهزة الإدارية والقضائية 340

فهرس مواد الكتاب 341

هذا الكتاب

يُؤرّخ للمراحل التي مر منها القضاء والتوثيق العدلي بشمال المغرب زمن الحماية والاستقلال.

يُذكّر خلال فترة ما قبل الحماية بأهمية القضـــــاء والتوثيق العدلي في تحقيق العدالة بين الأفراد وتوثيق الحقوق والمعاملات وتحضير وسائل الإثبات التي تمكن القضاء من فض النزاعات والفصل في الخصومات.

يكشف خلال عهد الحماية عن النصوص القانونية الصادرة بشمال المغرب بشأن تنظيم القضاء والتوثيق العدلي خلال ثلاث فترات تولى فيها منصـــــب وزير العدلية كل من الوزير أحمد الرهوني والوزير محمد أفيلال والوزير عبد الله كنون.

يرصد، انطلاقاً من التنظيمات الصادرة بالمنطقة السلطانية، المراحل التي عرفها المغرب المستقل بشـأن إصلاح منظومته القضـائية، المتمثلة في مرحلة الإصلاحات الجزئية، ومرحلة توحيد القضـاء وتعريبه، ومرحلة صدور ظهير 15 يوليوز 1974، وأخيراً مرحلة صدور ظهير 30 يونيو 2022.

يذكر بأهم القوانين المتعلقة بالتوثيق العدلي الصـادرة بالمنطقة السـلطانية، ويتعرض للنصـوص التشـريعية الأولى الصـادرة في عهد الاستقلال وللنصـوص التشـريعية الجاري بها العمل في مجال التوثيق العدلي.

يعرض، بهدف دراسة توقيعات وأشكال القضـاة والعدول، جداول تتضـمن أسماء قضـاة وعدول تطوان على مدى نحو ثلاثة قرون، ويركز على التعريف بقضاة تطوان خلال فترة الحماية.

يكشف عن معظم أسماء القضاة والعدول من خلال توقيعاتهم وأشكالهم الواردة في الرسوم العدلية لعائلة "أجزول" الممتدة على مدى ما يقرب من قرنين ونصف. ويعرض جداول تتضمن صوراً لمختلف هذه الأشكال، مما يفتح المجال لاستغلالها من لدن الباحثين والمختصـــين، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال القضاة والمحامون والموثقون والعدول والنُسّاخ.

ISBN: 978-9920-497-22-0
9 789920 497220
18€ 110 درهما